

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع260دد
تاريخ القرار: 16 ماي 2016

قرار

بتاريخ 16 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع260دد في مادة
التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ
في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002
وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ
في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط
الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر
ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق
بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة
والمتضمن طلبها الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه الى حين
البت في أصل القضية.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد920د الصادرة الى شركة
لابداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة
على مطلب التدابير الوقائية والواردة على الهيئة
ضمن تقرير محاميها الأستاذ بتاريخ 03 ماي 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن
أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد339د تظلمت
بموجبها من تولي شركة تسويق العرض التجاري "Tehabbel" الذي يخول لمشتركيها
التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في 300% من الرصيد المجاني عن كل عملية شحن تساوي 1 دينار
أو أكثر صالحة نحو كل المشغلين بالإضافة الى 700 Mo في خدمة انترنات الهاتف الجوال للجيل
الثالث والرابع، طالبة من الهيئة الاذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط
الاشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت
موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تولي شركة تسويق العرض التجاري
"Tehabbel" الذي يخول لمشتركيها التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في 300% من الرصيد
المجاني عن كل عملية شحن تساوي 1 دينار أو أكثر صالحة نحو كل المشغلين بالإضافة الى 700
Mo في خدمة انترنات الهاتف الجوال للجيل الثالث والرابع، مشككة في حصول المدعى عليها على
موافقة الهيئة لترويج العرض موضوع النزاع لمخالفته للنقاط الأساسية الواردة في قرار الهيئة الوطنية
للاتصالات عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات خدمات
التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، مضيفة أن التعريفات المعتمدة في هذا العرض من
شأنها أن تحط من القيمة التنافسية لسوق الأنترنات مما يجعلها مخالفة حسب دعواها لقواعد المنافسة
النزيهة وتمس بالمصالح الاقتصادية لبقية المنافسين. وانتهت الى طلب الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي
يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه الى حين البت في أصل القضية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ
بتاريخ 13 مارس 2016 تحت عدد 121858 والذي تضمن معاينة للعرض التجاري موضوع
النزاع على موقع الأنترنات التابع لشركة بالإضافة الى نسخة من مراسلة موجهة الى



من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عدد 58 بتاريخ 08 جانفي 2016 ونسخة من
محضر الجلسة المنعقدة بمقر الهيئة بحضور جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

وحيث اعتبر محامي شركة الأستاذ . في رده على مطلب التدابير الوقائية
المرفوع ضد منوبته أن هذه الأخيرة تقدمت بمشروع عرضها التجاري المتظلم منه الى الهيئة الوطنية
للاتصالات التي منحتها موافقتها على ترويجه، مشيرا الى أن أي اعتراض على قرار الموافقة لا يتم أمام
الهيئة الوطنية للاتصالات وإنما يتوجب الطعن فيه أمام القضاء الإداري، مؤكدا أنه لا يمكن قانونا
التمسك بمخالفة العرض لقرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 لعدم امكانية تطبيق
مقتضيات هذا القرار على العروض التجارية السابقة لدخوله حيز النفاذ وهو الموقف الذي اقرته
المحكمة الادارية في قرارها الصادر في مادة توقيف التنفيذ تحت عدد 417655 بتاريخ 03 ديسمبر
2014. وانتهى الى طلب رفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف المطلب الراهن الى طلب الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف
العرض المتظلم منه الى حين البت في أصل القضية.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في
الاضرار بمصالحها المالية والتأثير سلبا على مواردها وتقويض قاعدة مشتركيها.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة
بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو
حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحي التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية
وعلى قاعدة مشتركيها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه
دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية
للاتصالات، رفض المطلب

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

